

الاستدلال البلاغي لشكري المبخوث – قراءة في المرجعيات والمقاصد البلاغية-

Rhetorical reasoning, by Shukri Al-Mabhouh – A study of rhetorical references and purposes.

دليلة مزوز*

جامعة باتنة 1

dalila.mazouz@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025-11-30

تاريخ الإرسال: 2025-05-11

ملخص:

يمثل كتاب الاستدلال البلاغي أحد المشاريع القرائية الحديثة المتميزة التي تحثُ العقل العربي الحديث على إعادة التفكير في ما قدمه اللغويون العرب في بلاغتهم ، واسترجاع النصوص البانية لهذا المشروع الذي اشتغل على منهج الاستدلال الذي غاب عن الباحثين ردحا من الزمن ظنا منهم أن علماء التراث قاموا باستجماع آرائهم دون اعتبار لمنهج عقلي أو نظر علمي ، حيث قدم المبخوث رؤية عميقة في آراء الجاحظ والجرجاني والسكاكي والقزويني تستند إلى الأدلة والبراهين العقلية التي تضمنها النص البلاغي العربي ، مع دحض كل الشبهات التي مست هذا النص .

الكلمات المفتاحية: الاستدلال؛ البلاغة؛ مشروع الجرجاني ؛ مشروع السكاكي ، القراءة الواعية

Abstract:

Interpretative projects that urges the modern Arab mind to reconsider what Arab linguists have contributed to rhetoric. It calls for a retrieval of the foundational texts of this project, which were based on a method of reasoning that had long been overlooked by researchers, who assumed that scholars of the heritage merely compiled opinions without relying on a rational or scientific approach. Mabkhout presents a profound vision of the views of al-Jāhiz, al-Jurjānī, al-Sakkākī, and al-Qazwīnī, grounded in logical evidence and reasoning contained within the Arab rhetorical text, while refuting all the doubts that had been cast upon it.

Key words: Reasoning, Rhetoric, Al-Jurjani's Project , Al-Sakkaki's Project , Critical Reading

يمثل كتاب الاستدلال البلاغي ثمرة الوعي القرائي للتراث البلاغي، إذا انبرى مؤلفه شكري المبخوث إلى اعتماد إطار نظري وآخر تطبيقي، للوقوف على الحلقات المفصلية في تاريخ البلاغة، فقد بين أن المنهج الذي اعتمده البلاغيون في وضع أسس البلاغة ومعالها هو الاستدلال. من خلال استقرار المنجز التراثي عند أقطاب البلاغة وهم: الجاحظ والجرجاني والسكاكي والقزويني، هؤلاء الذين استفرغوا الجهد من أجل ضبط الأسس البلاغية والوقوف على الأدلة والبراهين التي تحملها النصوص العربية بدءاً بالقرآن الكريم الذي شكّل لدى هؤلاء النص الفارق في بعث واكتمال حلقات البناء النظري للمشروع البلاغي (الرصين - المتمكن).

فالمشروع المفتوح الذي رفعه إلينا المبخوث يعدّ بأفاق معرفية جديدة من شأنها أن تؤسس لعلم لظالم نظر إليه بعين الازدراء والتهميش؛ بحجة أن القدماء لم يقدموا شيئاً ذا بال، أو أنهم قدموا إلينا دروساً تعليمية لا ترقى إلى مصاف الدرس التنظيري.

ولبيان قيمة المشروعين (الجرجاني والسكاكي) وجب علينا قراءة كتاب: الاستدلال البلاغي لصاحبه شكري المبخوث، ثم الوقوف على المرجعيات المعرفية والمنهجية التي بُني بها المشروعان، ومعرفة الأسس الصحيحة والقواعد العلمية والمنهجية التي تأسست عليها البلاغة العربية عبر قرون من الزمن، ودحض الانتقادات التي وُجّهت لهؤلاء البلاغيين، ودفع الشبهات عن مشروعهما الرائد، وبعثه من جديد ليتلقاه الباحث العربي الحديث.

وقبل الخوض في تفاصيل المشروعين، وجب تعريف الاستدلال، وخصائصه.

1- تعريف الاستدلال البلاغي أو البياني: يعرفه أحمد مطلوب على أنه كل " ما يشكل دليلاً أو دلالة، بمعنى البيئة والحجة كمعايير يحصل بها التبيين أو إظهار الحق وصدق الخبر "1، أما في المنظور العربي اللغوي - البلاغي فإن " مفهوم الاستدلال (المترادف للقياس أيضاً) لا يخرج عن دائرة التشبيه، والوصف، والاستعارة. ومن ثم فهو ليس عملية عقلية

1. حبيب أعراب، الحجاج مفهومه ومجالاته، مقال ضمن كتاب جماعي، الحجاج والاستدلال الحجاجي، دراسات في البلاغة الجديدة، إشراف: حافظ إسماعيل علوي، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص200.

استنباطية محضة، بل عملية خطابية يتم بموجبها اتخاذ علامة مادية أو معنوية وجعلها شاهدا ومثالا على شيء، أو صفة من صفاته، لذلك قد لا يخرج الاستدلال عن دائرة التشبيه والاستعارة، وبشكل أعم عن دائرة المجاز¹. فالاستدلال البلاغي غير الاستدلال المنطقي (الأرسطي) وهو مرادف تماما للقياس، وهو عند البلاغيين " لا يعني بالضرورة استخراج نتيجة لازمة عن مقدمتين كما هو في القياس الأرسطي، بل إضافة أمر إلى أمر آخر بنوع من المساواة. إنه ليس عملية جمع وتأليف، بل هو عملية مقايسة ومقاربة"². ويتسع مفهوم القياس ليشمل التشبيه، والتمثيل، والاستعارة، والكناية وهذا ما أكداه البلاغيون، لأن القياس استدلال³.

2- خصائص الاستدلال البلاغي :

إن الباحث في مثل هذه المسائل الدقيقة يكون مجبرا علميا ومنهجيا أن يقف عند خصائص الاستدلال لِيُبين الفروق بين الاستدلال البلاغي والاستدلال المنطقي، وحتى لا يكون لبس أو فهم مغلوط. كما أن بيانه هذا يركز على الاستدلال البلاغي محددا مجاله وغاياته في الخطاب .

إنه واقع بين الأقوال باعتبارها أعمالا لغوية يحققها المتكلم في مقام التخاطب. يقوم على النظر في دلالة الالتزام التي تم إدراجها من البيان، وتعميمها على مسائل علم المعاني . ينبنى على قصد المتكلم وإرادته، بما أن المعنى المدروس في البلاغة هو مراد " المتكلم" لا المعنى مطلقا سواء أَراده المتكلم أم لم يرده، فالمنطقي لا يلتفت إلى قصد المتكلم، بل يعتمد على ضمنيّات القول ، ولا يحتاج إلى التصريح بجميع مكونات الاستدلال ليتحقق الانتقال من

¹ . محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي (2) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط4 ، 1992، ص138.

² . ينظر: علي محمد علي سليمان ، الحجاج عند البلاغيين العرب ، مقال ضمن كتاب جماعي ، الحجاج والاستدلال الحجاجي ، دراسات في البلاغة الجديدة ، إشراف : حافظ إسماعيل علوي ، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010، ص23.

³ . شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي ، دار المعرفة للنشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات ، جامعة منوبة ، ط1 ، 2006م، ص32-33.

الملزوم إلى اللازم، وهذا يحتاج إلى معطيات مقامية ومقالية لتحقيق الاستدلال وتوليد الملازمات بين المعاني.

فالاستدلال البلاغي لا يقتضي تلازما خارجيا أو ذهنيا؛ إذ يكفي لتحقيقه أن يعتقد فيه المتكلم لعرف أو لغير عرف. ولا يتطلب ما يسميه المناطقة باللزوم الكلي؛ أي امتناع انفكاك العلم باللازم من العلم بالملزوم.

يؤدي وظائف تتصل بتماسك القول والخطاب وتحقيق الغرض منهما أكثر مما يعبر عن اكتشاف المجهول من المعلوم، أو ضمان صحة الاستنتاج وصدق النتائج.

3- مضمون كتاب الاستدلال البلاغي ومنهجه :

اتبع المبخوث في كتابه منهجية واضحة تقوم على الوصف والتحليل، وبيان خصائص الاستدلال الذي حاول تطبيقه لاسيما في النماذج التي ساقها صاحبها المشروعين؛ الجرجاني والسكاكي .

قُسِّم الكتابُ إلى أربعة فصول ذيلها صاحبها بخلاصات لما وصلت إليه الدراسات البلاغية التراثية من خلال استقراء آراء الجرجاني والسكاكي .

جاء الفصل الأول معقودا على المشروع الجرجاني الذي كان التركيز فيه على الاستدلال " بمعنى المعنى " وكانت خلاصة الفصل حديثا عن تلخيص أبي بكر الرازي لكتابي الجرجاني : الأسرار والدلائل؛ حيث تميز هذا التلخيص برؤية الرازي لـ "معنى المعنى" الذي استبدله بمصطلح: اللزوم.¹ لما عمد إلى تلخيص كتابي "الدلائل والأسرار" لعبد القاهر الجرجاني .

أما الفصل الثاني جاء مخصصا لمشروع السكاكي مركزا فيه على : " الملازمات بين المعاني، وهي صيغة يراها المبخوث قد تطورت من "معنى المعنى"، مع تصور شامل وأعمق من تصور الجرجاني . وهو مقترح جيد لتوحيد دراسة الدلالة بلاغة ومنطقا، وهذا التوجه يؤكد صحة الفرضية التي انطلق منها المبخوث، وهو المنهج الاستدلالي في البلاغة العربية،

¹ . عُرِفَ اللزوم بأنه "كون الشيء مقتضيا للآخر؛ فالشيء الأول يسمى ملزوما ، والثاني لازما ، والنسبة بينهما ملازمة ولزوما وتلازما " نكري القاضي بن عبد الرسول ، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1421هـ - 2000م، ج2، ص75.

لتأتي الخلاصة تعليقا على كتاب: المصباح في المعاني والبيان والبيديع لبدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم. الذي جعل البيديع علما مستقلا، وهذا ما يتناقض مع ما دعا إليه المبخوت من أن جهاز التفسير البلاغي جهاز واحد أساسه الاستدلال.

ويأتي الفصل الثالث للحديث عن شُراح التلخيص في شأن خصائص اللزوم البلاغي وشروطه ومراتبه. والقصد من ذلك كله التركيز على بعض المشكلات والتصورات التي أثارها مشروع السكاكي .

وأما الفصل الرابع فقد خُصصَ للتحليل الاستدلالي لمفهوم " المذهب الكلامي " الذي عدّه القدماء من الظواهر البيديعية . وهو استكمال لما جاء في الفصل الثالث، وخلاصة ما توصل إليه المؤلف في الفصل الثاني عن علم البيديع.

أما الخاتمة فقد جاءت متضمنة للإجابة عن التساؤلات التي طرحها المؤلف في التمهيد.

4- جوهر الإشكالية :

يقوم البحث على إشكالية هامة مفادها : كيف عالج البلاغيون الاستدلالات البانية لمعنى القول ؟ وماهي شروط تحققها ؟ومجال اشتغالها ؟وما الصلة التي رأوها بين الاستدلالات الصريحة والاستدلالات الضمنية ؟ وماهي خصائص الاستدلالات التي اهتموا بها وما علاقتها بالاستدلالات التي نظر فيها المناطقة وعلماء أصول الفقه وعلماء الكلام ؟ وماهي مميزات الجهاز التفسيري الذي اعتمده لتحليل الاستدلالات في القول ؟وما الذي يسوغ لنا الحديث عن استدلال بلاغي؟¹

ولمعرفة مضمون الكتاب ومنهجه، فإن البحث يقودنا إلى عرض المشروعين البلاغيين اللذين تبناهما المبخوت، حيث خاض في تفاصيلهما النظرية والتطبيقية مع بيان آليات المنهج المتبع .

5- مشروع الجرجاني، المرجعيات والمقاصد :

¹ . الاستدلال البلاغي ، ص18.

ينطلق المبخوث في مسألاته في الفصل الأول من نقطة جوهرية في المشروع البلاغي للجرجاني وهي: "معنى المعنى" التي دفعت به إلى تبين غياب المصطلح في كتابه الأسرار. فكان السؤال الذي تبادر إلى ذهنه هو: هل يعني أن الجرجاني وضع في كتابيه البلاغيين منوالين مختلفين لمعالجة الظواهر البلاغية أم أن غياب مصطلح "معنى المعنى" في الأسرار لا يعني بالضرورة غياب المفهوم منه؟

إن قراءة نصوص الجرجاني حول تداول مصطلح "معنى المعنى" ووظيفته البلاغية تسحبنا نحو تتبع القراءة الفاحصة والواعية رفقة المبخوث للوقوف على الحقائق البلاغية الماثوثة هنا وهناك، مع معرفة الدور المحوري لكل من "النظم" و"معنى المعنى" ملفوفين بهالة من الاستدلال الذي يورده الجرجاني في ثنايا دلائله. ولعل الغاية القصوى في كتاب الاستدلال البلاغي هو إثبات الصلة بين مشروع الجرجاني ومشروع السكاكي، والأهم من ذلك كله هو دراسة الملازمات بين المعاني .

أما المنهج المتبع فقد اتضح في ثلاثة محاور هي : المحور الأول استحضار نص الجرجاني الذي بين فيه الفرق بين "المعنى" و"معنى المعنى" . أما المحور الثاني فهو تأويلات القدامى لتقسيم الجرجاني للكلام إلى ضربين ، والمحور الثالث هو تقديم المؤلف لتصوره الذي يستند إلى الدليل والبرهان .

لقد اعتمد المؤلف في كتابه على خيار الاستدلال الذي يقوم على التفسير والتمثيل والبرهان ؛ فالأمثلة المسوقة كلها من الدلائل ؛ تنقسم إلى نوعين بحسب الدلالة الظاهرة والدلالة الخفية ؛ فأما الدلالة الظاهرة أو (المباشرة) فهي التي يصل فيها السامع إلى الغرض من الكلام بدلالة اللفظ وحده نحو: خرج زيد، وعمرو منطلق. ففي المثالين خروج وانطلاق على وجه الحقيقة. أما بعض الأغراض فيستدل السامع بالمعنى الوضعي على معنى ثان خفي، ومن أمثلة هذا الكلام ما يأتي:

1. هو كثير رمد القدر .

2. هو طويل النجاد .

3. هي نؤوم الضحى .

4. رأيت أسدا .

ففي الأمثلة (1) و(2) و(3) كنايةات عن صفات الضيافة وطول القامة والترف لدى المرأة الغنية المخدومة لا يدل عليها اللفظ بدلالته الوضعية، بل يعقل السامع من اللفظ معنى يتخذه دليلا على معنى آخر. أما في المثال (4) فإن المعنى محمول على الاستعارة، لأن الدلالة على الشجاعة قوامها المبالغة في تشبيه الرجل بالأسد على غير ما يوجبه ظاهر اللفظ.¹

إن منطوق كلام الجرجاني نتبينه في ما يأتي :

المعنى في الضرب الأول من الكلام يحصل من تعبير غرض المتكلم بدلالة معاني الألفاظ الوضعية المنظومة .

والمعنى في الضرب الثاني من الكلام هو ما يكون من تعبير عن غرض المتكلم بدلالة الألفاظ الموضوعية من معان أخرى يُستدلُّ عليها عقليا.

لقد اتفق المبخوت مع الجرجاني في ما ذهب إليه من تحليل وتفسير للظاهرة : فالجرجاني يفصل بين الغرض من الكلام والدلالة المستفادة من الترتيب، أما الضرب الثاني فقد تم حصر الفرق فيه بين ضربي الكلام في الدلالة المستفادة. يقول : "إننا بإزاء ألفاظ تطلق ويراد بها ظاهر معانيها وألفاظ تطلق والمراد بها غير ظاهرها"².

حصر الجرجاني " معنى المعنى " في ما يسعى بعلم البيان، أي الاستعارة والكناية . فالاهتمام الحاصل من قبله بالاستعارة والكناية – كما يرى المبخوت – يتلخص في الآلية الاستدلالية المقصودة التي تمكن من الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، وقد فصل الحديث عن الكناية والمجاز مبينا فضلها على التصريح والحقيقة، من خلال شرح الأمثلة السابقة في فصل هام. يقول: " والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يعيى إلى معنى هو تاليه وِردُّهُ في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه "³. فالمزية لا توجد في " أنفس المعاني التي

¹ . المرجع نفسه، ص 39-40.

² . المرجع نفسه ، ص41.

³ . الدلائل ، ص 66، 67، 68.

يَقصد المتكلم إليها بخبره، أو في ذات المعنى وحقيقته، أو في المعنى نفسه، بل توجد في طريق إثباته لها وتقريره إياها وإيجابه والحكم به "1"، ذلك هو السبيل إلى الاستدلال الذي بينه الجرجاني في نظريتي "النظم" و"معنى المعنى"، على اعتبارهما من كُبريات المسائل التي تحمل الكلام الجاري على ألسنة الناس وتقف على مقاصده .

1.5- ثنائية اللفظ والمعنى :

يبدو أن الجرجاني ساق كلاما فيه سجال كبير رد على أصحاب " اللفظ " الذين ردّدوا عبارات شائعة كثر تردادها في الدلائل، نحو: "الألفاظ زينة للمعاني وحلية عليها"2، وأن الألفاظ معارض للمعاني، حيث فخموا بذلك أمر اللفظ .

يظهر الجرجاني في هذه المسألة وقد استجمع كل آليات الإقناع، " فآلية الجدل عنده كانت تقتضي غالبا احتواء التصورات اللفظية ضمن نظرتة إلى علاقة اللفظ بالمعنى وإعادة تأويل المسائل تأويلا يناسب نظرية النظم "3.

يبرر المبخوث كثرة الجدل وتكراره لدى الجرجاني بأن الأمر يتجاوز مجرد سوء فهم المقصود من كلام القدماء أمثال: الجاحظ، وأبي هلال العسكري، وابن وهب، وقدامة بن جعفر إلى فتح باب للاجتهاد والتجديد في الفكر البلاغي، وبسط معارف جديدة في التراث ؛ إذ جعل نظرية النظم المسلك الوحيد للكشف عن إعجاز القرآن .

1 . شكري المبخوث ، الاستدلال البلاغي ، ص 43.

2 . ينظر: الدلائل ، ص 276.

3 . المبخوث ، الاستدلال البلاغي ، ص 46.

2.5- الانتقادات التي وُجّهت للجرجاني :

واجه كتاب الدلائل عدة انتقادات من قبل القدماء نحو: التفتازاني في كتابه المطول¹ والسيد الجرجاني في حاشيته²، وشروح التلخيص³. وأما المحدثون فنجد حمادي صمود في كتابه : التفكير البلاغي عند العرب⁴. هؤلاء يعتقدون أن الرجل وقع في تناقض ؛ إذ نجده مرة يعلي من شأن اللفظ، وحيناً آخر يعلي من شأن المعنى لينفي عن اللفظ أية مزية . غير أن المبخوت دفع عنه الشبهات والتمس له حججاً باعتماد الاستدلال الذي وظفه الجرجاني نفسه في دلائله، إذ نجده يقول:

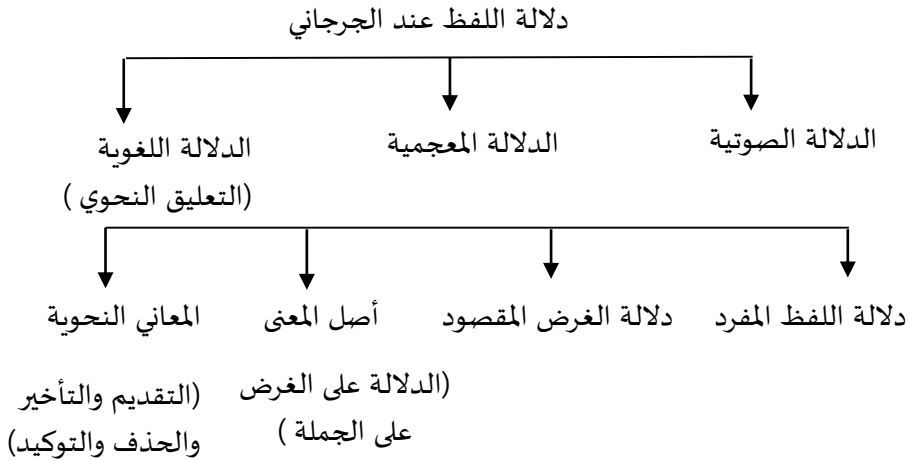
- إذا كان الجرجاني قد وصف اللفظ بالبلاغة، فهو يقصد دلالة اللفظ على المعنى الذي يفيد، ويحقق به المتكلم غرضه.
 - إذا نفى الجرجاني عن اللفظ صفة البلاغة، فهو يقصد انتفاءها عنه من حيث هو صدى صوت، ومجرد نطق أو من حيث هو دلالة وضعية لا خصوصية زائدة فيها .
 - إذا وصف الجرجاني المعنى بالبلاغة، فهو يقصد الفروق والوجوه التي تنضاف إلى أصل المعنى لإضافة المزايا، وتحقيق أغراض المتكلم .
 - إذا نفى الجرجاني صفة البلاغة عن المعنى، فهو يقصد نفياً عن أصل المعنى، ومجرد إفادة النسبة الإسنادية .
- ويمكن تلخيص مفهوم الجرجاني للمعنى واللفظ فيما قدمه المبخوت من خلال مايلي:

¹ . ينظر: سعد الدين التفتازاني ، المختصر ضمن شروح التلخيص ، بيروت ، دار السرور ، ص21-22-29.

² . السيد الجرجاني ، الحاشية ، ص29.

³ . شروح التلخيص ، ج1، ص134-135.

⁴ . حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب ، ص470.



إن الوجوه المختلفة لكلمة "معنى" لا تتضارب عند الجرجاني في مختلف السياقات، وإنما تتعامل فيما بينها داخل مفهوم النظم، فطرق النظم المختلفة هي التي تبين لنا نوع الدلالة أي مباشرة أم غير مباشرة؟ فالمعنى الواحد له ضروب من التراكيب نعبر بها عنه؛ فالكناية لم يتم الإعلان عنها بواسطة الألفاظ المكونة لها مستقلاً بعضها عن بعض، بل تم الاستدلال عليها من تركيبها وترتيبها.

ومحصول الأمر إننا أمام تصور يربط بين المعنى والمكون المعجمي من النظم أكثر من ربطه بين معنى المعنى والمكون النحوي من النظم.

3.5- معنى المعنى / وإعادة تأويل:

عمد المبخوث إلى قراءة تأويلية تستند إلى رأيين هما :

- 1- توضيح العلاقة بين النظم والدلالة الاستدلالية.
- 2- فتح التمييز بين " المعنى " و " معنى المعنى " على آفاق أخرى في التأويل، وتوضيح الرابط بين مفهوم النظم والدلالة الاستدلالية على نحو يبرز تناسقاً أكبر في نظرية الجرجاني.

لقد عرض المبخوث للتحليلات التي قدمها أصحاب الشروح، حيث بين فهمهم لـ

"معنى المعنى" بطرق مختلفة تنطرق إليها فيما يلي:

4.5- تلقي المشروع الجرجاني: إن قراءة الشراح لكتاب الجرجاني نجم عنها تعددٌ في الفهم، حيث نجد التفتازاني(ت 792هـ) لا يخرج عن آراء البلاغيين المتأخرين في تأويل "المعنى"، "ومعنى المعنى" ومن بين الشراح الذين اعتمد تصورهم لبيان وجهة نظر التفتازاني أبو يعقوب المغربي (ت 1128هـ) في كتابه (مواهب الفتاح في تلخيص المفتاح) حيث يوضح المعنى الأول عند هؤلاء أنه " مجرد إفادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة "1؛ فالنسبة الإسنادية هي أصل المعنى المقصود²، أما المعنى الثاني فهو " الخصوصية التي تناسب المقام، ويتعلق بها الغرض...والاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد"³. فالتأويل الذي ذهب إليه المغربي أدى إلى الربط المتين بين معاني النحو وأغراض المتكلم من جهة، وربط آخر بين أصل المعنى ومعاني الألفاظ، وإذا اجتمعت هذه المكونات كان النظم الذي يشير إلى تحقيقه المغربي بقوله: " وجود الأخص وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الأعمّ الذي هو أصل المراد، وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب المفيد فكذا الزائد عليه"⁴. وهو تأويل مناسب لنظرية النظم. غير أنه لا يوضح خصائص الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني في المجاز والكناية. أو بالأحرى مميزات الاستدلال.⁵

أما السيد الجرجاني(ت 816هـ) فإن تفسيره - حسب المبخوت - يثير " إشكالين على الأقل، الأول اعتباره مدلولات التراكيب محيلة على المعنى الأول، والحال أن الجرجاني والبلاغيين بعده، حين يتحدثون عن التركيب في البلاغة لا يفصلون بين معاني النحو ومعاني الألفاظ، والثاني اعتباره المعنى هو الغرض. ثم إن الغرض في مثال السيد الجرجاني هو ما يعتبر "أصل المعنى" رغم إجماع القدماء على أن الأغراض هي ما زاد على " أصل المراد"⁶. وأن اعتبار أصل المعنى في التشبيه هو (الشجاعة) في نحو رأيت أسدا. مذهب ضعيف.

1. أبو يعقوب المغربي، ج 1، ص 134.

2. المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص 57.

3. أبو يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ج 1، ص 134- 135.

4. المصدر نفسه، ص 135.

5. ينظر المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص 58.

6. المرجع نفسه، ص 58.

أما السيلالكوتي فقد وافق إلى مذهب إليه التفزازاني من " أن المعنى الأول هو ما تدل عليه الألفاظ بحسب التركيب، أي أصل المعنى مع الخصوصيات، والمعنى الثاني هو الأغراض التي يقصدها المتكلم"¹. إلا أن مفهومه هنا مقصور على علم المعاني، أما البيان فإنه يقدم له تأويلا يناسبه وهو ما اصطلح عليه بـ "كيفيات دلالة اللفظ"². ويكشف السيلالكوتي عن موقفه الذي لا يخرج عن فهم القدماء للدلالة : إذ يراها أنها إما وضعية أو عقلية، فالجامع بين الأغراض والمجاز والكناية دلالات عقلية دائما .

ومحصل القول في هذا الفصل إن التأويلات التي طالت نصوص الجرجاني وآراءه، حملت النص أكثر من مضمونه، مع أنها توافق استلزاما نظرية النظم³، وهو شرح يحقق تنزيلا وتوازنا من خلال التوصل إلى تحقيق النتائج التالية :

إن المقابلة بين " المعنى " و " معنى المعنى " عند الجرجاني لا تنفصل عن تصويره لعلاقة اللفظ بالمعنى من حيث إرادة الظاهر من الألفاظ وإرادة غير الظاهر منها مما يضعنا مباشرة أمام مسألة ضمنيات القول عامة .

5.5- تلخيص الرازي لكتابي الجرجاني : دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة :

يشيد المبخوث بقيمة كتاب " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز " الذي أعاد بناء المادة البلاغية في كتابي الجرجاني، ورتبها وصنفها وضبطها، ووضع اختيارات هامة، وشرح " معنى المعنى " وجعله أصلا من أصول البلاغة وربطه بأقسام الدلالة : ف "معنى المعنى" يقتصر على دلالة الالتزام، ، وهذه الدلالة تنطبق على البيان . "وأن في هذا الجمع إعادة ترتيب وتوضيح لقواعد هذا الترتيب واختيارات أجراها الرازي تحتاج إلى تأمل نظرا إلى أهميتها في توجيه النظرية البلاغية"⁴ .

¹ . المرجع نفسه ، ص59.

² . المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

³ . المرجع نفسه ، ص60.

⁴ . المرجع نفسه ، ص80.

إن الدراسة كانت من أجل التركيز على إبراز تأويل " معنى المعنى " عند الرازي، على اعتباره أول تأويل في البلاغة العربية، ويمكن تلخيص ذلك حسب ما جاد به الميخوت في مايلي¹:

- جعل الرازي مفهوم " معنى المعنى " أصلا من الأصول التي بنى عليها تصنيفه لمسائل البلاغة؛ إذ ربطه بأقسام دلالة اللفظ على المعنى .
 - قسّم الدلالة إلى وضعية وعقلية، وخصّ الدلالة العقلية فيما يكون داخلا في اللفظ كدلالة البيت على السقف الذي هو جزء مفهوم اللفظ. وما يكون خارجا عنه، كدلالة السقف على الحائط.
 - أما الدلالة الوضعية فهي " دلالات الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها، كدلالة الحجر والجدار والسماء والأرض على مسمياتها "
- فهذه المفاهيم البلاغية اقتربت من المفاهيم المنطقية لكنها لم تأخذ بمصطلحاتها، غير أن هذه الخطوة على بساطتها هي التي قضت نهائيا في النصوص البلاغية على مصطلح "معنى المعنى " بما أنه مصطلح لا يوافق الاصطلاح السائد في الحقول العلمية المجاورة، كالمنطق وعلم الكلام وأصول الفقه، فكان لابد من توحيد المصطلحات التي تتجاوز هذا العلم أو ذاك². ومن الأدلة التي تُثبت مفهوم الرازي لـ " معنى المعنى " قوله " الإيجاز والاختصار والتطويل والإطناب والحذف والإضمار يستحيل تطرقها إلى الدلالات الوضعية، وسبب ذلك أن النظم من الأمور العقلية التي تكون بثاقب الرأي ودقيق النظر"³.

¹ . المرجع نفسه ، ص80- 81.

² . المرجع نفسه ، ص81- 82.

³ . نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق: أحمد حجازي السقا ، دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1992م، ص200.

فالحلقة الرابطة بين الجرجاني والسكاكي هي إسهامات الرازي في كتابه: "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، إذ يمثل هذا الكتاب حلقة مهمة في الاتجاه اللغوي للبلاغة بمقابل الاتجاه الأدبي والفلسفي الذي رسمه الجرجاني وأعادته إلى الأذهان السكاكي.¹

6- مشروع السكاكي، المرجعيات والمقاصد :

يقف مضمون المفتاح للسكاكي على جملة هامة من القيم النحوية والبلاغية ناهيك عن الاستدلال الذي أفرد له صاحبه بابا خاصا في كتاب موضوعه " علم الأدب"²، وهو علم غايته- حسب السكاكي -"الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب"³.

أما مادة الكتاب فهي أربعة أنواع: الصرف واللغة والنحو والبلاغة . وعلى الرغم من أن موضوع الكتاب "علم الأدب"، إلا أن الشراح عدّوه كتابا في البلاغة ؛ لأن اهتمامهم انصب على المعاني التي وردت في (سبعين ومائة صفحة)، والبيان حوالي (تسعين صفحة)، والبديع حوالي (عشر صفحات). وماكل هذا إلا أن الصرف واللغة والنحو هي ضبط للكليات، كما أنها منطلقات لعلم المعاني والبيان .

وما يسجل على تنظيم الكتاب وتصنيفه وضبط أبوابه، واهتمام من جاؤوا بعده بالقسم البلاغي يمكن إirاده في أمرين هما :

إن لاعتباره كتابا بلاغيا مسوغات ترتبط بمشروع السكاكي نفسه، وبمادة الكتاب، وبمنزله من تاريخ البلاغة العربية .

وجود باب الاستدلال في كتاب البلاغة مثير للانتباه، دافع للتساؤل عن علاقته بمشروع "علم الأدب"، ومدى الحاجة إليه لبناء موضوع البلاغة.⁴

ارتكز عمل المبخوث في قراءة مشروع السكاكي على تحليل بعض الأقوال المثبتة في المفتاح، منها العلاقات بين بعض العلوم، والظواهر التي تعالج في علم المعاني أو علم البيان أو علم الاستدلال . وهي من النصوص المؤسسة للمشروع والبنائية له، نتبينها في مايلي :

1 . الاستدلال البلاغي ، ص 79-80.

2 . ينظر السكاكي، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1983م.ص7.

3 . المصدر نفسه ، ص8.

4 . المبخوث ، الاستدلال البلاغي ، ص89.

النص الأول : يقول السكاكي : " وقد ضمنت كتابي هذا أنواع الأدب دون نوع اللغة، مارأيته لأبداً منه وهي عدة أنواع متأخذة. فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطرَ . ولما كان تمامُ علم المعاني بعلمي الحدِّ والاستدلال لم أربداً من التسخُّح بهما "1.

النص الثاني : يواصل السكاكي استدلاله في ربطه بين علم المعاني والبيان من جهة وبين الاستدلال من جهة أخرى، مبرراً أن الاستدلال جزء من مقامات الكلام، يقول : " وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقاً بحسب ما يفي به قوة ذكائك، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان "2.

النص الثالث : إن المتمرس والمتقن للتشبيه أو الكناية أو الاستعارة قاده تمرسه وإتقانه إلى نظم الدليل في ذلك. يقول السكاكي : " توطئة الكلام إلى تكملة علم المعاني، وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال، ولولا إكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني وعِظَم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه علماً متناً بأن من أتقن أصلاً واحداً من علم البيان كأصل التشبيه والكناية أو الاستعارة ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل. "3

وضح المبخوت نظام العلاقات المبنية في المفتاح بين العلوم التي عرض لها السكاكي نحاول اختصار مضمونها فيما يلي :

1 . المفتاح، ص6.

2 . المصدر نفسه ، ص432.

3 . المصدر نفسه ، ص435.

1.6- العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني :

تبدو العلاقة الواصلة بين علم النحو وعلم المعاني متممة ؛ إذ يكمل الثاني فيما الأول في أهدافه ومقاصده، ومن ثم فإن المبخوث بنى تصوره لهذه العلاقة على جزئين هما : العلاقة الخطية، وعلاقة الاحتواء.

العلاقة الخطية: تقوم هذه العلاقة على أساس أن النحو يمثل مدخلا لدراسة المعاني في البلاغة العربية .

علاقة احتواء : إن جوهر هذه العلاقة - عند المبخوث - كان منطلقه نص السكاكي الذي عرف فيه النحو بقوله : " هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب في ما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا ... ليحترز عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية " ¹، فأصل المعنى هو تأدية دلالات وضعية، أما كيفية التركيب فهي تلك العلاقات العاملة المكونة للبنية النحوية وفق نظرية العمل والإعراب منذ سيبويه . وأما علم المعاني فإنه يركز على " مقتضى الحال " و " خواص التركيب ".

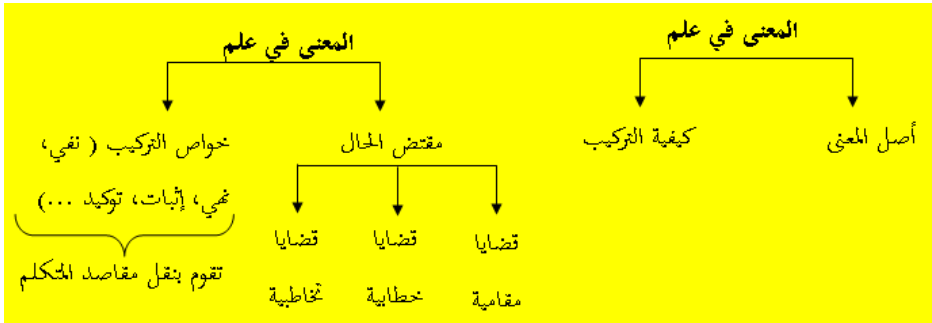
فخصوصية التركيب تعني الربط بين كيفيته وصورته ووظيفته التخاطبية في هذا المقام أو ذاك. لذلك اعتبر السكاكي العلاقة بين التركيب والقصد منه بمثابة علاقة بين ملزوم ولازم يجري فيها قصد المتكلم الذي يضع عليه دليلا في التركيب مجرى اللازم عن التركيب والذي يصاغ على صورة من الصور، فتدخل هنا اعتبارات تجاوز كيفية التركيب لتدرج فيها قضايا مقامية وخطابية وتخاطبية يكشف عنها مفهوم " مقتضى الحال " ². ولعل مصطلح " مقتضى الحال يتحدد عند السكاكي بأنه الاعتبارات التي تجعل التركيب على صفة من الصفات ووجه من الوجوه، وهو بهذا يختلف عن " مقام الكلام " الذي يُقصد به أغراض الكلام كالتهنئة والشكر وغيرهما .

إن هذا التصور في الجمع بين علم النحو وعلم المعاني قد تبلور في النصف الأول من القرن السابع لأنه برز للعيان مع عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري .

¹ . المصدر نفسه ، ص75.

² . شكري المبخوث ، الاستدلال البلاغي ، ص100 ، 101.

أصل المعنى عند السكاكي



التمييز بين مقتضى الحال ← ما يقتضيه السياق ويستدعيه من النفي أو البيان أو التوكيد وغير ذلك .

ومقام الكلام ← سياق الكلام . نحو : الترغيب أو التهيب ، أو التعزية ، أو الشكوى ، أو الشكر...

وكل مقام يقابله مقام آخر يناسبه.

مقام الشكاية يباين مقام الشكر.

مقام التهنة يباين مقام التعزية.

مقام المدح يباين مقام الذم.

2.6- درجات الدلالات.

الحال تقتضي دلالة أزيد من الدلالة الوضعية، أو تكون دلالة مساوية للدلالة

الوضعية. وقد بيّن الدلالات في ما يلي:

- دلالة وضعية احتمالية ← مخرجة على مقتضى الظاهر.

مخرجة على غير مقتضى الظاهر.

- دلالة زائدة على الدلالة الوضعية احتمالية ← مخرجة على مقتضى الظاهر.

← مخرجة على غير مقتضى الظاهر.

ب- تراوح المعنى واختلاف الدلالة.

نتبين الأمثلة التي ساقها السكاكي في ما يلي:

- 1- زيد منطلق ← إطلاق الحكم.
 - 2- إن زيدا منطلق ← نفي الشك.
 - 3- والله إن زيدا منطلق ← خالي الذهن مع قصد التجهيل.
- الانتقال من التجريد من المؤكدات إلى توكيد الضعيف، إلى التوكيد القسي القوي.
- ج- الصور الذهنية للمقامات :

- 1- المقام الأول مقام إخبار على الابتداء.
 - 2- مقام نفي الشك.
 - 3- مقام رد الإنكار.
- وقد ترد احتمالات ثلاثة في المقامات السابقة الذكر هي:
- 1- إما مخاطبا خالي الذهن من فائدة الخبر كما في (1).
 - 2- وإما أنه متحير متردد كما في (2)
 - 3- وإما أنه يستحق التجهيل كما في (3)
- و من ثم فإن الربط بين خواص التراكيب ومقتضيات الأحوال يتطلب تعقيدا، ولهذا فإننا نخلص إلى النتيجة التالية :

إن النحو يدرس العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى، وإن علم المعاني يدرس ضروب الاستدلال المتولدة عن علاقة القول بدلالته الوضعية أو غير الوضعية، بمقتضى الحال في مقام من المقامات.

3.6- العلاقة بين علم المعاني وعلم البيان :

يرى السكاكي أن علم البيان جزء من علم المعاني " لذلك جرى منه مجرى المركب من المفرد"¹. إذ نجده يعرف البيان بأنه "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"²، فإنه ينبه إلى أن المدخل إلى البيان يكون بالدلالات العقلية .

¹ . المفتاح ، ص162.

² . المصدر نفسه ، الموضع نفسه ، وينظر ص329.

يشرح المبخوت كلام السكاكي عن البيان ويرصد أفكاره في نقاط أساسية نبينها في ما يلي :
 إن المقصود بـ " المعنى الواحد " في تعريف علم البيان هو المعنى المراد من المتكلم .
 فالوضوح نسبي إضافي يتحدد من خلال العلاقة بين ما قيل وما أراد المتكلم قوله ؛ فدرجة
 الخفاء تكبر بحسب الاستدلالات المطلوبة للوصول إلى المعنى المقصود.
 إن ما أسماه السكاكي " الاعتبار الزائد " هو عين العلاقات الضمنية التي تستخلص
 بالاستدلال

4.6- العلاقة بين البلاغة والاستدلال :

يعقد المبخوت بين علم البلاغة، وعلم المعاني، وعلم البيان، ومقام الاستدلال علاقة
 منطقية استدلالية مرجعها نصوص السكاكي ليخلص إلى أن البحث في خواص تركيب
 الكلام الاستدلالي من تمام علم المعاني؛ فالعلاقة المقامة هنا تتجاوز حدود المنطق لتنطلق
 "من الفرضية البلاغية التي تقيم علاقة تشارطية بين خصائص تركيب الكلام ومقامه
 ... ما يعني أن للاستدلال كيفيات في نظم الدليل"¹. فالعلاقة بين الكلام الاستدلالي والبلاغة
 هي علاقة جزء بكل، فالسكاكي بدا مستخلصا لصور الاستدلال المنطقي الأربع التي جعلها
 صورة واحدة في البلاغة، هي بنية لزومية واحدة تجعل الاستدلال لا يعدو أن يكون استلزام
 حكم مثبت أو منفي من قولين سابقين، نجد في أحدهما مبتدأ القول المستلزم وفي الآخر
 خبره؛ فالقاعدة الاستدلالية المعتمدة في تحليل المبخوت لبعض الشواهد الواردة في المفتاح
 هي : " انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم " وهي قاعدة جوهرية تبرز لنا استعمالاتها في
 القرآن الكريم ، قال تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) الأنبياء/22. فكذب القائلين
 بتعدد الآلهة يعود إلى انتفاء الفساد باعتباره لازما للملزم منتف هو التعدد والكثرة، وقد
 اقترح المبخوت في تحليل هذه الآية منوال البلاغيين الذي ينطلقون فيه بالخصوص " من
 الأسس النحوية للقول وخصائص التركيب ودلالة اختياره في علاقته بسياقه المقالي
 والمقامي، وذلك لتبين مدى مطابقة القول لمقام الحاجة حتى يعدّ قولاً حجاجياً "².

¹ . شكري المبخوت ، الاستدلال البلاغي ، ص 109.

² . المرجع نفسه ، 161.

فالمرجعيات المعرفية التي أسست لمشروع السكاكي كانت متنوعة المشارب والأصول؛ إذ عمل على استخلاص ما تنتجه العلوم البيئية نحو: علوم اللغة العربية، وعلوم المنطق، والكلام، والأصول؛ إذ عمل على تطوير الصِّلات بين علم المنطق والبلاغة بما يخدم الدرس البلاغي، فقد قَرَّب بين ما ورد عند العلماء و اللغويين السابقين من منهج وتصور¹.

5.6- في الملازمات بين المعاني:

إن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة، لا يأتي إلا في الدلالات العقلية، وهي الدلالات التي رسخها الرازي، وهي دلالة الالتزام . وأساس الدلالة الالتزامية انتقال الذهن من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما، وأن طبيعة العلاقة التلازمية قائمة على:

لازم ← ملزوم.

ملزوم ← لازم.

وقد تكون لها صور أكثر تعقيدا نحو: ملزوم ← لازم 1 ← لازم 2.

كالانتقال من الملزوم هو الثلج إلى لازم 1 هو البياض إلى لازم 2 هو البرودة.

فالسكاكي اجتهد في تبين الملازمات بين المعاني في المجاز والكناية، والتشبيه والاستعارة.

المجاز. إليك هذه الأمثلة التوضيحية:

رعينا غيثا ← رعينا نباتا.

ملزوم ← لازم

أمطرت السماء نباتا أمطرت السماء غيثا.

لازم ← ملزوم.

¹ . يقصد بالعلماء واللغويين آراء كلا من أبي حامد الغزالي في كتابه : معيار العلم ، ص130، وأبي حيان التوحيدي في كتابه : "الإمتاع والمؤانسة" ، الليلة الثامنة، وابن تيمية في كتابه : "الرد على المنطقيين"، ص166، وأبي نصر الفارابي، في كتابيه : "كتاب الحروف" ، "الألفاظ المستعملة في المنطق" ناهيك عن كتابي عبد القاهر الجرجاني اللذين أفادا منهما السكاكي في مشروعه .

و تمثل الكناية أيضا انتقالا من اللازم إلى الملزوم على أساس علاقة اعتقادية.

فلان طويل النجاد ← فلان طويل القامة.

لازم ← ملزوم.

تشتغل الاستعارة من الإثبات إلى النفي، فإذا كان موقف الإثبات فإن العلاقة

تحققه عن طريق اللزوم، وإذا كان موقف العناد فإن العلاقة تصل إلى تحقيق النفي.

و مثال آخر عن الاستعارة ذكره السكاكي.

في الحمام أسد ← في الحمام مقدام.

ملزوم ← لازم.

العلاقة اللزومية مركبة ولا تتحقق مباشرة، بل تستلزم تدخل العقل في بناء علاقة الشبه،

أو الاستعارة، أو الكناية.

6.6- خلاصة مشروع السكاكي :

ربط السكاكي بين البلاغة والمنطق، وجعل المنطق جزءا تابعا للبلاغة التي هي الكل.

والسبب في ذلك أن المنطق يعصم المتكلمين من الزعل واتهام لغة الناس بالتحريف

والتشويه على خلاف ما فعل الغزالي في كتابه: "معيار العلم" الذي يرى أن المنطق أوقع

الناس في التحريف والتشويه. أما السيرافي النحوي فقد انتصر للبيان العربي، ورفض

المنطق واتهمه بالعجمة والقصور "كتاب الإمتاع والمؤانسة". وابن تيمية في كتابه: "الرد على

المنطقيين"، حيث اعتبر المنطق عيبا وظيفيا وعجزا.

أما السكاكي فقد انتصر للمنطق من جهة بيان صور الاستدلال المنطقي، ، لا يتصل

بأساس العملية الاستدلالية باعتبارها طلبا للدلالة وباعتبارها ملازمات بين المعاني، بل

يتصل بإمكان التصريح بالأطراف التي تكون الاستدلال أو الكناية عنها، وهذه المروحة بين

التصريح والكناية في الخطاب ليست إلا من مقتضيات الأحوال. فإن كان المقام مقام

استدلال يقتضي التصريح كان التصريح، وإن لم يقتض المقام ذلك كان طي بعض

المقدمات أو النتائج. وكان التفنن في العلاقات المحتملة بين الملزومات واللوازم .

7.6- الانتقادات التي وجهت إلى السكاكي :

أما الذين أساءوا فهم مشروع السكاكي -كما بين ذلك المبخوث - نجد شوقي ضيف الذي يذهب إلى أن السكاكي كان سببا في تحول البلاغة إلى "قواعد جافة جامدة كقواعد النحو والصرف مع غير قليل من العسر والالتواء حتى لتصنع لها الشروح تلو الشروح"¹ إلا أن المبخوث آل على نفسه الدفاع عن مشروع السكاكي الذي رأى فيه إبداعا منقطع النظير حتى يصل به القول متعجبا ومعتمدا على أدلة وحجج في رده على شوقي ضيف "ومن المفارقات أن هذا البلاغي المتهم بتجميد البلاغة وإفساد الذوق الأدبي هو الذي وضع للبلاغة الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده ... إذ استطاع أن ينفذ من خلال الكتابات البلاغية قبله إلى عمل ملخص دقيق ... وصاغ ذلك كله صيغة مضبوطة محكمة، استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب، وفي التجريد والتحديد والتعريف والتقسيم والتفريع والتشعيب، وكان عقله أكثر دقة وضبطا للمسائل، بل لقد كان أكثر تنظيما وأشد تقسيما مع ترتيب المقدمات وإحكام المقاييس وصحة البراهين"².

وهذا أحمد مطلوب أخطأ فهمه لآراء السكاكي إذ نعتها بالمدرسة، فراح يتحدث عنها بدل الحديث عن المدرسة الكلامية، يقول "ومدرسة السكاكي لاتعلّم دارسها أدبا ولا تخلق فيه موهبة فنية ولا ذوقا أدبيا، وبذلك انتهت البلاغة إلينا في حال باعدت بينها وبين الروح الفنية وأشاعت في أوصالها جفافا وذبولا، وكستها خشونة وغبرة نفرت من درسها وعوقت عن الجدوى منها"³. ويزيد على أن السكاكي بالغ في فهمه للاستدلال، حيث يرى بأنه سوّى بين عمل البلاغي وعمل صاحب الاستدلال. إلا أن الخلاف الذي وقع فيه هذا الناقد هو سوء فهمه للأسباب التي جعلت السكاكي يتجه هذا الاتجاه.⁴ مما دفع المبخوث إلى تحويل هذه النقود إلى إيجابيات لإثبات مشروع الناجح، بل الرائد في تاريخ البلاغة. وقد أقر

1 . البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف ، القاهرة ، 1983م، ص374.

2 . شكري المبخوث ، الاستدلال البلاغي ، ص94، 93.

3 . أحمد مطلوب ، البلاغة عند السكاكي ، مكتبة النهضة ، بغداد، ص396، 395.

4 . ينظر: المبخوث ، الاستدلال البلاغي ، ص96.

بأدلة قيمة المنطق في الدفع بعلم البلاغة، فهو الذي أعطاها مشروعية العلم. من حيث بناء المفاهيم وحدها وقواعد الاستدلال على القضايا والبرهنة.

الخاتمة:

إن جهد المبخوت في إعادة القراءة المتأنية الفاحصة للتراث وما كُتب عنه، هي قراءة نعدّها من قبيل بعث التراث ووضعه في مكانه اللائق به، ووصفه، وضبط منهجه ووضع منواله .

فالمشروع القائم في البلاغة العربية تأسس على الاستدلال ليكون منوالا بلاغيا واحدا يشتغل على الظواهر المعنوية والبيانية والبديعية على الرغم من الاختلافات الحاصلة بينها في خصائص بناء المعاني ومعالجة وجوها. فالرهان الذي يبرزه الجرجاني هو بيان الأسس النحوية التي ينبي عليها المعنى، مع إبراز الآليات النحوية التي تمكن من الانتقال من معنى إلى معنى لاستخراج الاستدلالات بصورة صريحة ومنظمة .

أما مشروع السكاكي فقد تأسس على تقديم تصور شمولي لا يخلو من نتائج المناطقة فقد عدّ مقام الاستدلال جزءا من سائر المقامات، وما الصِّلَة بين الاستدلال والبلاغة إلا جزء من كل ، بحيث تكون خواص تراكيب الكلام الاستدلالي جزءا من معرفة خواص تراكيب الكلام عامة. وتكمن ميزة مشروع السكاكي في إرجاعه للمنطق والبلاغة إلى بنية استدلالية واحدة تقوم على استخلاص حكم من شيئين.

والمهم في هذا كله هي أن تكون هندسة القول ودروب المعنى التي يصفها البلاغي مهيئة لاقتفاء آثار المتكلم في ما اختاره من مسالك وأساليب في الأداء .

المراجع:

- 1- أحمد مطلوب ، البلاغة عند السكاكي ، مكتبة النهضة ، بغداد.
- 2- حبيب أعراب ، كتاب الحجاج ، مفهومه ومجالاته ، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة ، عمل جماعي ، إشراف : حافظ إسماعيلي علوي ، دار عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2010م.
- 3- سعد الدين التفتازاني ، المختصر ضمن شروح التلخيص ، بيروت ، دار السرور.
- 4- السكاكي، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1983م.
- 5- شكري المبخوث، الاستدلال البلاغي ، دار المعرفة للنشر وكنية الآداب والفنون والإنسانيات ، جامعة منوبة ، ط1، 2006م.
- 6- علي محمد علي سليمان، الحجاج عند البلاغيين العرب ، مقال ضمن كتاب جماعي الحجاج والاستدلال الحجاجي ، دراسات في البلاغة الجديدة ، إشراف : حافظ إسماعيل علوي ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1، 2010.
- 7- فخر الدين الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق : أحمد حجازي السقا دار الجيل ، بيروت ط1، 1992م.
- 8- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (2) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط4، 1992.
- 9- نكري القاضي بن عبد الرسول ، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1421هـ - 2000م .
- 10- أبو يعقوب المغربي ، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق : خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 2003م-1425هـ.